الحوار مع الجماعات المسلحة

جليل وادي
اكاديمي

نسمع بين الحين والاخر عن حوارات يجريها مسؤولون عراقيون مع ممثلين عن جماعات مسلحة في اطار مبادرة المصالحة الوطنية التي اطلقها رئيس الوزراء نوري المالكي بغية الوصول الى تسويات مقبولة من اطراف النزاع ، يكون بمقدورها ايقاف اعمال العنف ودخول تلك الجماعات في العملية السياسية الجارية .

ولعل اخر ماتسرب عن تلك الحوارات ما نشرخلال الايام الماضية من ان ممثلين لجماعات مسلحة تحاوروا مع مستشارين لرئيس الوزراء .

واللافت في تصريحات المسؤولين بهذا الصدد انها مازالت عمومية وغير محددة ، اذ لم تتطرق الى تسمية الجماعات المسلحة التي يجري معها الحوار ، بخاصة ان الجماعات المسلحة يربو عددها على ١٧ فصيلا بحسب ما يقال ، وتنشط بشكل واضح في عدد معين من المحافظات وبغداد.

وبرغم ان تلك الجماعات تعمل في ساحة لها سماتها الدينية والعشائرية المميزة ، الا انها تتفاوت من حيث طبيعة منطلقاتها الدينية ونظرتها لما يجري من احداث في العراق ، فضلا عن التباين في قوتها ونفوذها وادواتها ، ما يشير الى تفاوت مطالبها ايضا في حال جلوسها الى طاولة الحوار مع الجهات الحكومية . وبذلك فأن اجراء حوارات منفردة مع تلك الجماعات قد تعتريه اشكالات كثيرة منها : صعوبة الوصول الى حزمة المطالب التي تعكس توافق الجماعات المسلحة مجتمعة ، وكيفية توافق تلك المطالب مع مطالب الحكومة .

وطالما ان الحديث عن الحوار مع الجماعات المسلحة ليس جديدا ، فأن من الضروري اطلاع الرأي العام على ما تريده الجماعات التي يجري معها الحوار ، وهو ما لم تتطرق اليه تصريحات المسؤولين حتى الان ، ولابد من التعرف على مطالب الحكومة ، واسماء الجماعات المتحاور معها ، وتلك التي ابدت استعدادها للحوار ، والاعلان عن الجماعات التي لاترغب الحكومة بمحاورتها .

ونرى ان الحوار مع الجماعات المعارضة للعملية السياسية خطوة في غاية الاهمية ، ذلك ان الحوار مبدأ اساسي من مبادىء الادارة الرشيدة للازمات السياسية ، واذا كانت الحكومة قد بادرت بهذا الاتجاه ، رغبة منها في عدم اقصاء اي طرف من العملية السياسية ، واشراك الجميع في صناعة القرار السياسي على اسس ديمقراطية حقيقية ، فأن على الجماعات المعارضة ان تبادر هي الاخرى ، وذلك لحلحلة حالة الاختناق التي وصل اليها الوضع في العراق .

لقد اثبتت تجربة السنوات الثلاث الماضية لجميع اطراف النزاع، فشل استخدام السلاح بوصفه وسيلة لتحقيق الاهداف ، وان الاستمرار في استخدامه يتجه بالعراق نحو كارثة انسانية لامثيل لها ، وابرز خسائرها هدر ثروته البشرية في وقت تدعي فيه جميع الاطراف ان ما تقوم به من اعمال ينطلق من حرصها على العراقيين الذين يقتلون بالجملة يوميا .

ومع ذلك فأن نجا ح الخيار العسكري لاي طرف - وهو احتمال يقتضي زمنا طويلا - يعني اقصاء الاخر ، وتواصل الازمة ، وجعل المقصي بؤرة توتر قابلة للانفجار في اي وقت ، فضلا عن امكانية توظيفه لحساب اطراف خارجية بما يتعارض مع المصلحة الوطنية .

هذه المخاطر تعطي للحوار اهميته ، كونه الاداة المناسبة لايجاد حلول جذرية للازمات السياسية ، وهنا لابد من التذكير ان الازمات السياسية المحلية تقتضي حوارا وليس مساومة ، فمن الاخطاء الجسيمة تصور ان المساومات يمكنها تحقيق توافقات وطنية ، فالفرق شاسع بين الاثنين ، اذ قد تعقد المساومات الازمة بسبب لجوئها الى استخدام ضغوط عسكرية واقتصادية واعلامية وغيرها بهدف اجبار الخصم على تقديم تنازلات ، بينما ينطلق المتحاورون من خلفية انهم يبحثون بحرص عن حل للازمة تفاديا لوقوع مزيد من الخسائر المحسوبة على جميع اطراف الازمة وليس لاحد اطرافها ، كما هو الحال في الازمات التي يكون احد اطرافها خارجيا .

ويقتضي الحوار وجود الرغبة الصادقة في حل الازمة ، والابتعاد عن الخلفيات السلبية للموضوعات المتحاور عليها ، والقناعة بأن الحوار لن يفضي الى تحقيق جميع المطالب ، والنظر الى الواقع بعين المسؤولية ، والوضوح في عرض المطالب ، وتفهم البيئة السياسية والاجتماعية التي يتحرك فيها الخصم ، وايجاد مخارج موضوعية ومشرفة للخصم من المواقف المحرجة التي يضعه فيها الحوار ، والتخلي عن وهم القدرة على اقصاء الاخر ، وعدم الاستقواء باطراف خارجية .

كما على الحكومة اقناع الاطراف الساندة لها بالافكار المؤمنة بها والمشاريع التي تعتزم طرحها ، وما تنوي اتخاذه من قرارات بصدد الحوارات التي تجريها ، لان اتخاذ قرارات او مشاريع سياسية من دون توفر قناعة القوى النافذة ، قد يعرقل خطوات الحكومة ، وجعلها غير ذات جدوى ، ومتعارضة مع اتجاهات الشارع ، ما يقود الى فشل الاهداف التي اتخذت من اجلها تلك القرارات والمشاريع .

وعليه يجب ان يبدأ الحوار من المنطلقات المذكورة ليكون بناء وفاعلا في ايجاد مخارج حقيقية للازمة السياسية الراهنة التي اتسمت مضامينها بالتبدل المستمر تبعا للمتغيرات الحاصلة في الواقع . كما من الضروري الاستعجال في اتخاذ الخطوات المناسبة من جميع الاطراف ، والابتعاد عن الحلول (التسكينية) كترحيل بعض المشكلات التي تنطوي عليها الازمات الى اوقات لاحقة ، فمن شأن هذه الحلول تعقيد مجمل الازمة ، فضلا عن اتساع مساحة تداعياتها.

التداعيات المحتملة لقانون النفط الجديد

أ.د.نبيل المرسومي
أستاذ الاقتصاد في جامعة البصرة

أن أية قراءة محايدة ومستفيضة لفقرات مسودة قانون النفط الجديد ستقودنا إلى التأكيد بان ثمة تغييرات جوهرية ستطرأ على ملكية وإدارة الثروة النفطية في العراق باتجاه إحلال رأس المال الأجنبي أي الاستثمارات الأجنبية بديلاً من إدارة وملكية القطاع العام للموارد النفطية والغازية والذي امتد للمدة من ١٩٦١ ولغاية يومنا هذا،

ففي عام ١٩٦١ صدر القانون رقم (٨٠) الذي تم بموجبه سحب ٩٩ر٥٪ من الأراضي العراقية التي كانت خاضعة لاتفاقيات الامتياز نظراً لعدم قيام شركات النفط الاحتكارية باستغلالها، فأبقت لها الحقول المنتجة مثل جنوب الرميلة والزبير وكركوك وعين زالة. ومهد القانون المذكور الطريق لتأسيس شركة النفط الوطنية العراقية في عام ١٩٦٤ وباشرت عمليات التطوير فعلياً في حقل الرميلة الشمالي والذي بدأ بالإنتاج في نيسان ١٩٧٢ بأسلوب التنفيذ المباشر، وقد وضعت شركة النفط الوطنية في عام ١٩٧٩ خططاً لزيادة الطاقة الإنتاجية إلى ٥ر٥ مليون ب / ي بعد اكتشاف العديد من الحقول العملاقة مثل مجنون ونهر عمر والحلفاية وغرب القرنة وغيرها، لكن العمل بها توقف اثر نشوب الحرب العراقية –الإيرانية. عند غزو العراق للكويت كانت طاقة العراق الإنتاجية ٨ر٣ مليون ب / ي لكن حرب الخليج الثانية والحصار الاقتصادي الحقا أضرارا فادحة بصناعة النفط العراقية وهو ما أدى إلى تدني الإنتاج إلى نحو ٣ مليون ب / ي

خلال المدة ٢٠٠٠ -٢٠٠٢ أن القانون الجديد ينص على تأسيس شركة نفطية وطنية قابضة، مستقلة مالياً وإداريا، مملوكة بالكامل من قبل الحكومة العراقية، تختص بالنشاط الاستخراجي للنفط والغاز، وتتولى شركة النفط الوطنية عمليات التنقيب والتطوير والإنتاج والنقل والتخزين والتسويق والمبيعات لغاية نقطة التسليم فيما يتعلق بالنفط والغاز. ويتضمن عملها حسب ما ينص عليه القانون الجديد إدارة النشاطات الآتية :

١) الحقول النفطية والغازية المنتجة حالياً.
٢) أية حقول مكتشفة غير منتجة تناط إلى الشركة.
٣) شبكة خطوط النفط والغاز الرئيسة المكونة من أنابيب ناقلة رئيسية، مستودعات الخزن والضخ، أنابيب ومرافىء التصدير.
٤) أي نشاط استكشافي داخل العراق تحصل عليه بالتنافس.
٥) إدارة حصة الحكومة في عقود التنقيب والإنتاج المستقبلية (أو تناط بالوزارة أو الأقاليم وحسب الاتفاق الذي سيحصل في هذا الشأن).
٦) لتنفيذ مهامها في إدارة الحقول وشبكة الأنابيب والمرافىء يقر القانون ارتباط شركات الاستخراج الحالية والدوائر ذات العلاقة بشركة النفط الوطنية وكما مذكور ادناه :

- شركة نفط الشمال.
- شركة نفط الجنوب.
- شركة الاستكشافات.
- شركة الحفر العراقية.
- شركة ناقلات النفط.
- دائرة المكامن وتطوير الحقول.

٧) لها الحق في إنشاء شركات مملوكة وتابعة لها وشركات حليفة وشركات خدمة يحق للإقليم والمحافظات المنتجة المساهمة فيها. كما لها حق المساهمة كشريك تجاري في العقود التجارية وتملك الأسهم داخل العراق أو خارجه.

يتضح مما سبق أن مهام عمل شركة النفط الوطنية العراقية سيقتصر على الحقول المنتجة فقط والبالغ عددها (١٧) حقلاً فيما ستناط مهمة استثمار بقية الحقول المكتشفة وغير المطورة أو المطورة جزئياً وعددها (٦٣) حقلاً إلى الشركات النفطية الأجنبية. وهذا يعني إلغاء قانون رقم (٨٠) لسنة ١٩٦١ من خلال تسليم الحقول النفطية غير المستغلة تباعاً إلى الشركات الأجنبية وفقاً لعقود طويلة الآجل، بدلاً من تطويرها وطنياً من خلال دعم المؤسسات النفطية الوطنية التي تمتلك خبرات نفطية تراكماً، كما أن عقود الاستكشاف الجديدة لن تؤول حصراً إلى شركة النفط الوطنية العراقية وانما عليها أن تدخل في منافسة غير متكافئة أصلا مع الشركات النفطية العالمية ذات القدرات والإمكانات التكنولوجية والرأسمالية والإدارية العالمية من اجل الفوز بأي عقد استكشاف جديد، وهذا يؤدي بالتالي إلى هيمنة أجنبية تكاد أن تكون مطلقة على كل المناطق الحقول النفطية العراقية. ينبغي التوكيد على ضرورة أن تناط بشركة النفط الوطنية العراقية مهمة إدارة حصة الحكومة في عقود التنقيب والإنتاج المستقبلية وهذا يعني ضرورة أن تبقى إدارة الصناعة النفطية خاضعة للسلطة المركزية لأسباب كثيرة من بينها زيادة القدرة التفاوضية للجانب العراقي في مواجهة الشركات النفطية العملاقة. إما إذا تم إعطاء صلاحيات العقود وخطط التطوير إلى الأقاليم للسماح لهم بتطوير الاستثمار في مناطقهم فسيكون هناك تنافس حتمي بين الأقاليم والمحافظات لجذب الاستثمارات الأجنبية مما يدفع بتلك الأقاليم إلى تقديم شروط سخية للشركات والقليل من الشروط لصالح الشعب العراقي، وفي الوقت الذي تسارع فيه الشركات الأجنبية الخطى نحو الاندماج فيما بينها لزيادة قدرتها في السيطرة الاقتصاد العالمي وتعزيز موقفها التساومي والتفاوضي يتجه قانون النفط الجديد نحو تفتيت المفاوض العراقي وتشتته على شركات محلية عديد في المحافظات والأقاليم وهذا من شأنه أضعاف القدرة التفاوضية العراقية عن طريق أضعاف مركزية التعاقد مع الشركات النفطية العالمية وآليات هذا التعاقد، وعدم التمييز بين الحاجة إلى توسيع الصلاحيات الإدارية للشركات والمؤسسات من جهة وضرورة مركزية القرارات الاقتصادية الوطنية الكبرى من جهة أخرى. فليس من الحكمة أن يكون القرار الخاص بحقل نفطي معين مركزياً والقرار الخاص بحقل آخر محلياً، ففي ذلك تداخل في الصلاحيات وتقاسم للنفوذ على حساب مصلحة البلد.

إما بالنسبة لطبيعة العقود التي أشارت إليها مسودة قانون النفط فترتكز إما على :

١) عقد الخدمة.
٢) عقد إعادة الشراء أو عقد التطوير والإنتاج المعد من وزارة النفط.
٣) عقد المشاركة في الإنتاج.

على أن تكيف نماذج العقود لتتفق مع المعايير الأساسية الآتية :

١) السيطرة الوطنية.
٢) ملكية البلاد للمصادر.
٣) أقصى عائد وطني اقتصادي.
٤) العائد المناسب على الاستثمار.
٥) الحوافز المعقولة التي ستمنح للمستثمر.

وقد تعامل العراق مع عقود الخدمة التقنية في ثلاث مرات في أوائل السبعينيات الأولى ،هي الاتفاقية مع فرنسا (الف –ايراب) والثانية الاتفاقية مع شركة بتروبراس البرازيلية والتي بموجبها تم اكتشاف حقل مجنون الثالثة مع شركة ONGC الهندية لعمليات الاستكشاف في جنوب العراق. إما بالنسبة لعقود المشاركة فقد وقع العراق اتفاقية مشاركة مع مجموعة شركات بقيادة لوكا أويل الروسية في آذار ١٩٩٧ لتطوير حقل غرب القرنة إلا أن الحكومة العراقية قامت بإلغاء العقد في نهاية كانون الأول ٢٠٠٢ لعدم مباشرة الشركة بأعمال التنفيذ، كما وقع العراق اتفاقية مشاركة مع مجموعة شركات صينية بقيادة شركة CNPC في حزيران ١٩٩٧ لتطوير حقل الأحدب في الكوت، ووقع العراق أيضا عقد مشاركة لتطوير حقل نور مع شركة النفط السورية في عام ٢٠٠٢, كما دخل العراق في اتفاقية مشاركة مع شركة ONGC الهندية لتطوير القطعة الاستكشافية رقم (٨) قرب الحدود العراقية – الكويتية،وفي مجمل هذه العقود كانت حصة الشركات الأجنبية لا تزيد عن ٤٠٪ من نفط التكلفة و ٨ -٩ % من نفط الربح، ومع ذلك فمن المفضل إعادة التفاوض مع تلك الشركات لان شروط تلك الاتفاقيات لم تكن لمصلحة العراق.

قانون النفط الجديد يشير بكل جلاء إلى دعوة الشركات النفطية العالمية للاستثمار في قطاع النفط العراقي على وفق عقود تقاسم الإنتاج (مشاركة الإنتاج)، في عقود المشاركة تحتفظ الحكومة بالملكية القانونية للاحتياطات النفطية لكن الشركات الأجنبية هي التي تحدد مستوى الإنتاج وحجم النفقات التشغيلية - الاستثمارية وطبيعة التكنولوجيا، وفي عقود المشاركة يتم الاستماع إلى الخلافات في محاكم استثمار دولية في واشنطن وباريس وغيرها وليس في المحاكم العراقية، كما إنها لا تأخذ بالاعتبار المصلحة العامة العراقية ولا مجموعة القوانين العراقية وانما تهتم فقط بالشروط التجارية للعقد. وفي البند المتعلق بالثبات يضمن المستثمر أرباحه في حالة أي تغيير مستقبلي في التشريعات والضرائب والتعليمات وعلى النحو آلاتي :

١) القوانين الجديدة لا تنطبق على عقود المشاركة.
٢) تعوض الشركة الأجنبية عن خسارة الأرباح.
٣) تتحمل شركة النفط الوطنية العراقية (أو أية جهة عراقية أخرى) تكاليف التغيير، أما ثمنها السياسي فباهض جداً من خلال أثرها السيء على الوضع الأمني،أثرها على استشراء الفساد. إما آثارها الاقتصادية السلبية فتكمن في هيمنتها على القرار الاقتصادي العراقي من خلال تحكمها في مستويات الإنتاج الوطني للنفط في العراق وبالتالي في مستوى العوائد النفطية، وفي الوقت الذي تحقق فيه الشركات النفطية العالمية أرباحا هائلة من وراء هذه العقود لا تترك إلا القليل منها للحكومة العراقية لاسيما ان الشركات الأجنبية تدفع باتجاه تبني هذه العقود في ظل الوضع الأمني غير المستقر في العراق من أجل الحصول على مزيد من المكاسب من خلال عقد اتفاقيات غير متكافئة مع الجانب العراقي.

المعارضون وعنصر المؤامرة

عبد الحسين جمعة
دمشق

اتهم رئيس الوزراء جهات مشاركة في العملية السياسية بالتخطيط لمؤامرة انقلابية بالتعاونمع دولة عربية محرضة. النتيجة التي توصل اليها المالكي تثير القلق ليس لانها قضية ساخنة وذات مردودات كارثية على العملية السياسية وانما لان هذا التوجه، ان صح، فهو اشارة خطرة الى عدم نضج السلوك السياسي لدى بعض الاطراف كما انه عنصر هدم وتخريب في العملية الديمقراطية التي يفترض بها ان تتصاعد وتنمو باتجاه التكامل.

لا يخلو أي مكون سياسي قيادي من عنصر المعارضة وهذا الامر مقبول ومعمول به في كل دول العالم لان المعارض هو الشخص الذي يختلف مع الاخر في اسلوب القيادة والمنطلقات الاصلاحية والعامل الحاسم في التفضيل هو صناديق الاقتراع. هذا هو معنى المعارضة في النظام الديمقراطي. اما اذا رغبت قوة سياسية ما بنسف العملية الديمقراطية من خلال اسقاط الحكومة بطريقة غير ديمقراطية فان هذا يندرج ضمن الخروج عن القانون واذا ما استغل الخصم المعارض جميع السبل بما في ذلك العمل المسلح والتخريب بانواعه فانه يخرج عن السياق الديمقراطي وبالتالي لا يمكن الوثوق مطلقا بنهجه.

لا شك ان حكومة المالكي تعاني اشكاليات خطرة وهي تبذل ما بوسعها من اجل ان تتخطى الصعاب وتثبت وجودها وعلى الذين يعارضون المالكي داخل الحكومة ان يظهروا درجة عالية من الالتزام والادارة الجيدة لحقائبهم ومقاعدهم وليس العمل على تمزيق الصف العراقي وتشتيته وخلق صراعات اضافية داخل الدائرة العراقية فالقسم الاكبر من الفوضى التي تعم الشارع العراقي الان سببها الصراع السياسي الداخلي وعدم القدرة على تنحية المصالح وجعل الجهد رهين وحدة العراق ومستقبله. ان مردود الالتزام بالخط الديمقراطي يصب في مصلحة الجهة المعارضة قبل ان يكون في صالح المالكي وحكومته. كما ان الظرف الحالي الذي يمر به العراق لا يسمح ابدا بمحاولات غير عقلانية لهدم العملية السياسية واحداث الانشقاق العميق فيها.

لقد ادت الخلافات السياسية الى زعزعة ثقة المواطن بالسياسي وهذا امر سوف يؤثر سلبا في العملية الديمقراطية ويضعفها ولا يجعلها قادرة على التطور والنمو. ان فقد عنصر التفاعل الشعبي مع المكاسب الجديدة في العراق سيكون له الاثر البالغ في عزوف المواطن وابتعاده عن العملية الديمقراطية وهو امر على القوى السياسية النظر اليه باهتمام ووعي وضبط السلوك السياسي الى اقصى حد حفاظا على البنى الديمقراطية من الانهيار.

من المعلوم ان أي تدخل خارجي في شؤون العراق لن يكون في مصلحة البلاد وهذه المعلومة يعرفها الصغير قبل الكبير ولا يصح العمل بها تحت أي ظرف كان واذا كانت القوى المعارضة تتهم حكومة المالكي بانها غير قادرة على الحد من التدخل الاقليمي في شؤونها فما معنى ان ترتمي هي نفسها في احضان دول شقيقة بشكل علني وسافر. هذه الازدواجية في التعامل مع الراهن العراقي لن يصب في المصلحة العامة وهو بالفعل عنصر مؤامرة. ان الانفلات من عقال الحكمة يرشح الفوضى للانتشار والى ان تأخذ اشكالا غير سلمية وغير شرعية وهذا يفجر الراهن العراقي ويعرضه لخطر التدمير الشامل.

على المعارضين اتباع السبل الكفيلة بكسب تعاطف الشعب وثقته وهذا لن ياتي الا باحترام خيار الشعب والركون اليه والعمل على تفعيله ودفعه الى توجه مغاير بنفس السبل التي تشكلت بها التوجهات التي جاءت بالحكومة الى مقاعدها.

أيديولوجيات توجيه العنف والتمرد

د.رضا الموسوي
اكاديمي

إن الاهتمام بأصغر مستويات تحليل خصائص الشخصية الفردية والتأكيد علي الأوضاع الروحية والذهنية للذين يقومون بأي سلوك وفر مجالات مناسبة لطرح نظريات علم النفس الخاصة بمجالات السلوك الجماعي كالثورات وأعمال العنف والحركات الاجتماعية الافتراض الأصلي والأساسي للدراسات النفسية في هذا المجال يقر إن لكل إنسان رغبات وحاجات أساسية وان هذا الإنسان في سعي دائم لتلبية هذه الحاجات وإذا ما كبتت هذه الحاجات والرغبات أو إن الإنسان اخفق في تحقيقها فإنها ستولد بواعث قد تكون العنف والنقمة الذين تشكلان العنصر الأصلي للسلوك الثوري .

إن كتاب ثيد رو برت جير (لماذا تثور الشعوب) هو في الواقع رصد دقيق وجديد لنظريات الإخفاق والفشل إذ يسعي وبأسلوب نفس اجتماعي للبحث في الثورات الجماعية والسياسية محاولا الكشف عن أسباب وعلل نشوء العنف

يحتوي الكتاب مقدمة وعشرة فصول وسوف أقوم في البداية بجولة عاجلة في محتويات هذه الفصول ثم اقدم نقدا للمواضيع التي طرحت فيه .في الفصل الأول يقدم الكاتب مواضيع تتعلق بالعنف السياسي ويقدم دراسة مستفيضة حولها (ص ٢٣-٤٩) فيزعم الكاتب إن كل الثورات الجماعية التي تشهدها المجتمعات السياسية تتم من اجل تغيير الأنظمة السياسية . الحكام واتباعهم وتقوم بها أحزاب سياسية معارضة أو بعض المسؤولين والساسة الذين ينشقون عن تلك الأنظمة . وهذا المفهوم يصور مجموعة من الحوادث ميزتها الأساسية والمشتركة الاستخدام المفرط للعنف المتمثل في الحركات الثورية . الثورات . الانقلابات التي يراد بها تغيير الأوضاع السياسية .ويري " جير " إن الثورة عبارة عن تغييرات سياسية ذات جذور اجتماعية تتم عن طريق العنف ويقوم بتعريف كامل لثلاثة أشكال من العنف السياسي هي الانتفاضات والمؤامرات والحروب الداخلية إذ يري إن حجم العنف السياسي في الأنظمة وأشكاله يعين حجم وشدة المعارضة السياسية له . في الأحوال التي تحظي بها الأنظمة ومعارضوها بسيطرة متساوية نسبيا علي القوي المتوفرة فأن موازين التأييد للمعارضة والحكومات ستكون متساوية نسبيا وإذا ما كانت المعارضة تحظي بتأييد أقوي مما تحظي به الحكومات فأن العنف سيكون حجمه كبيرا ويؤدي إلي حدوث الحروب والانقلابات . وقد يكون تأييد الشعوب للحكومات اكثر من تأييدها للمعارضة وهذا الأمر سيؤدي إلي حروب داخلية إذا ما حاولت المعارضة القيام بانقلاب ضد الحكومة. في الفصل الثاني يري الكاتب إن الحرمان النسبي الذي تعاني منه الشعوب يعد العنصر الأساسي لبواعث العنف السياسي (ص. ٥١-١٠١) وهو يعرف الحرمان بأنه : اختلال بين ما هو متحقق من إنجازات وبين ما ينتظر تحقيقه منها ويشير رو برت جير إلي ثلاثة أنواع من الحرمان هي:

١, الحرمان التنازلي (Decrement) والمقصود به الثبات النسبي للقيم المنتظر تحققها وافتراض زوال القيم المتحققة حقا ووفقا لوجهة نظره هذه فان الجماهير في مثل هذه الأوضاع والأحوال تشعر بالغضب إذا ما قامت بمقارنة ما هو متحقق بصورة فعلية سابقا بما لم يعد ممكنا تحقيقه ولذلك فمن الطبيعي الشعور بالحرمان النسبي

٢, الحرمان النسبي المتزايد (Asprtional) والمقصود به من وجهة نظر جير ثبات نسبي لما هو متحقق من قيم وزيادة شديدة لقيم الحاجات حيث تصبح أسباب غضب الجماهير في هذه الحالة بسبب افتقارهم للوسائل التي تمكنها من الوصول إلي مستوي القيم المطلوبة

٣, الحرمان الصعودي (ص -rogres sive) ومعناه تصاعد أساسي وتزامن لما يراد تحقيقه من قيم مع القليل المتحقق فعليا ووفقا للنماذج التي أشار إليها الكاتب فأن احتمال قيام الثورات يكبر عندما تحدث فترة تراجع شديد في ما هو متحقق من قيم بعد فترة طويلة من النمو الاقتصادي والاجتماعي العيني.

الفصل الثالث . في هذا الفصل يقوم الكاتب بمعالجة موضوع شدة الحرمان النسبي (ص. ١٠٣-١٤٧) . إن جير ومن خلال دراسته هذه يري إن الحرمان النسبي هو متغير نفسي n ثقافي الأصل فيه تحليل وتركيب الفرد وقياس شدة الغضب التي تسيطر علي سلوكه ويري إن حاصل مجموع أو متوسط شدة الغضب الذي ينتاب الأفراد وما يرافقه من زيادة في الحرمان النسبي يعد متغيرا اجتماعيا يعتمد علي تحليل وتركيب الجماعة وهو ميزان لشيوع هذا الحرمان بين أعضاء الجماعة بالانتباه لكل مجموعة من القيم التي تعد جزءا من الحرمان الذي يمثل خاصية لجمع يمثل أعضاء لكل المجاميع. إن شدة الحرمان النسبي تقع تحت تأثير ميزان متوسط الاختلاف المحسوس بين ما مطلوب تحقيقه من قيم و ما هو متحقق منها . وان أية زيادة في متوسط ما منتظر تحقيقه منها عند مجموعة ما بدون زيادة في ما هو متحقق منها في موازاتها سيكون سببا في زيادة الحرمان النسبي . الفصل الرابع . يخصص جير هذا الفصل من كتابه . ويعنونه بـ (الجذور الاجتماعية للحرمان)(ص. ١٤٩- ١٨٩) يري فيه إن التأثير المفروض أو التأثير الانتقالي مثل مواجهة الأساليب الجديدة للحياة . القيم والمعطيات الأيدلوجيات الحديثة . القيم المرجعية كلها تقع ضمن المصادر المراد توسيعها وبحسب تعبير الكاتب فأن ميزان الحرمان النسبي يأتي قبل شرط تحقق تأثير الانتقال . فتأثير الانتقال أحيانا ينشأ من طرح الأيدلوجيات الجديدة .وان العوامل المعجلة اللازمة لحل هذه القضية هي إن يكون للفرد وعي وذهنية أدراك الفقر الذي يعانيه قبل إن يتهيأ لقبول الأيدلوجيات الثورية والمصدر الاخر للمتزايد مما هو منتظر تحقيقه من المنجزات القيمة للمجامع المرجعية وهي عبارة عن تأثير انتقالي يواجه مجموعة اجتماعية ما مقابل تنامي ما منتظر تحقيقه للجميع . في الفصل الخامس يدرس جير العناصر المؤثرة في المتحقق حقا" من القيم كونها من المؤثرات الأساسية في طبيعة الحرمان الاجتماعي (ص١٩١-٢٢٧) إذ يري إن الشعوب التي تري إن ما لديها من ذخائر مخزونة ممكن الوصول إليها لدي مجتمعات أخري تعد محدودة ولا يمكن توسيعها في مجتمعهم فان ما لديها من ذخائر سيقع بالتأكيد تحت تأثير الانعطاف . وكلما كانت هكذا فأن هذه الشعوب إذا ما حاولت تحسين مكانتها فأنها ستهدد المكانة القيمية لمجا ميع أخري وهذا الاتجاه سيؤدي الي وقوع العنف ؛يضاف إلي ذلك إن تصور ما هو موجود من قيم لا يتأثر فقط بالذخائر القيمية وانما يقع تحت تأ ثير التجارب السابقة لمجموعة ما والظروف الاجتماعية لها في تعيين ميزان المصداقية لأعضاء هذه المجموعة فيما يخص إمكانية الحفاظ أو تطوير أنفسهم . أما الفصل السادس من هذا الكتاب فيخصصه جير لدراسة تأثيرات قبول أو رفض المجتمعات المختلفة لمشروعية ظهور العنف (ص ٢٣٥-٢٧٩) . وفقا لما يعتقده الكاتب . فأن الاتجاه نحو العنف أو السلام له جذور عميقة في الثقافة الإنسانية فأن كان مفهوم العنف يعد أمرا" مقبولا"في الثقافة أو معلقاتها فان احتمالات ظهور العنف الداخلي اكثر في مجتمع يحمل مثل هذه الثقافة، إذ ينتقل العنف بوصفه من المفاهيم الاجتماعية المقبولة .إذ إن التقاليد الثقافية هي الأخري لها تأثير في ظهور وانتشار العنف السياسي وأن شدة توجيه العنف السياسي تابعة لمقياس العنف السياسي لتلك المجموعة . ويري الكاتب إن الأنظمة التي تحظي بحجم قليل من الشرعية لن تتأثر بمتغيرات العنف السياسي وان هذه الشرعية هي المقياس والميزان الذي يحدد العنف أو عدمه من قبل شعوبها أو قوي المعارضة فيها. يحاول الكاتب في الفصل السابع تتبع الأساليب التي بموجبها تنتشر ثقافة العنف السياسي وتأثير بعض العناصر فيها مثل الأيدلوجيات ووسائل الاتصال في انتشار العنف (ص٢٨٧-٣٣٢) ويري جير إن بإمكان الأيدلوجيات تعبئة الشعوب للعنف السياسي وان بعض المعتقدات الجديدة التابعة لها قادرة علي تأجيج هذه الشعوب ودفعها للمطالبة بمطالب اكثر مما موجود لديها من إمكانات مادية متوفرة فعليا . وبذلك فأنها تتخذ العنف أداة لتوجيه هذه المستلزمات . ولكن يبقي القبول بهذه المعتقدات تابع لشدة المعارضة من قبل الشعوب .

إن الانتفاعية تعد عنصرا" آخر من العناصر التي تؤثر في العنف ويدعي جير بان كل عنف سياسي عن تظاهرات معارضة تنفع القادة القائمين بها أو المشاركين فيها ؛ وان الأعمال الجماعية ينتظر منها مصالح للذين نظموها ومن الطبيعي بحسب نظر جير فان الناس لديهم بواعث انتفاعية من إثارة العنف السياسي والذين يعتقدون إن الاتجاه نحو العنف له جوانب قيميه تعطي بمجموعها استحسانا لهذه العملية هم انتفاعيون .